UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

"هذا وطننا"

الأقليات العديمة الجنسية وبحثها عن الجنسية

#أنا_أنتمي

> **تخيل أن تكون شخصاً لا ينتمي إلى مكان ما بسبب اللغة التي تتحدث بها، أو العقيدة التي تتبعها، أو العادات التي تمارسها، أو لون بشرتك. تلك هي الحقيقة الصارخة للعديد من عديمي الجنسية حول العالم. كما أن التمييز، الذي يمكن أن يكون السبب الرئيسي لافتقارهم إلى الجنسية، يسود الحياة اليومية لهؤلاء، وغالباً ما يرافق ذلك آثار مدمرة. إذا أردنا إنهاء حالة انعدام الجنسية، فيجب علينا التصدي لهذا التمييز. يجب أن نصر على وجود حقوق متساوية للجميع في الحصول على جنسية**
>
> **فيليبو غراندي**
> المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

التمييز. الاستبعاد. الاضطهاد. تلك هي الكلمات الأكثر شيوعاً التي تصف وجود الأقليات العديمة الجنسية في العالم، حيث ينتمي أكثر من 75% من السكان العديمي الجنسية المعروفين في العالم إلى مجموعات الأقليات[1]. يشمل هؤلاء السكان أحفاد المهاجرين الذين وصل العديد منهم إلى إقليم ما أو نزحوا منه قبل حصوله على الاستقلال؛ ومجموعات من البدو الرحل الذين لديهم روابط ببلدين أو أكثر؛ والمجموعات التي عانت من التمييز المتواصل على الرغم من أنها عاشت لأجيال في المكان الذي تعتبره وطنها.

يُعدّ التمييز على أساس الإثنية أو العرق أو الدين أو اللغة سبباً متكرراً لانعدام الجنسية على مستوى العالم. وفي بعض الحالات، ينص القانون على التمييز ضد الأقليات: هنالك ما لا يقل عن 20 دولة تحافظ على قوانين الجنسية التي يمكن فيها إنكار الجنسية أو سحبها بطريقة تمييزية[2]. استمرت حالات الحرمان الجماعي من الجنسية على أساس الإثنية أو العرق في الحدوث على مدى العقود الأخيرة. وفي كثير من الأحيان، يستند التمييز إلى سياسات وممارسات رسمية أو غير رسمية تؤثر على مجموعات معينة بشكل غير متناسب. يمكن أن يؤدي انعدام الجنسية إلى تفاقم الإقصاء الذي تواجهه الأقليات، مما يحد من حصولها على التعليم والرعاية الصحية والعمالة القانونية وحرية التنقل وفرص التنمية والحق في التصويت. إنها حالة تتسبب في حدوث فجوة بين المجموعات المتضررة والمجتمع الأوسع، مما يزيد من إحساسها بأنها غريبة: لا تنتمي أبداً إلى أي مكان. ومن دون معالجة هذا الأمر، يمكن للإقصاء الذي طال أمده للأقليات العديمة الجنسية أن يولد الغضب والخوف، وأن يؤدي، في أقصى الحالات، إلى الاضطهاد والنزوح وعدم الاستقرار وانعدام الأمن.

في مايو ويونيو 2017، تحدثت المفوضية مع أكثر من 120 فرداً ممن ينتمون إلى مجموعات من الأقليات العديمة الجنسية، والتي كانت سابقاً عديمة الجنسية، والمعرضة للخطر في ثلاثة بلدان: جماعة كارانا في مدغشقر، والغجر والأقليات العرقية الأخرى في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجماعتا بمبا والماكوندي في كينيا. بالاعتماد على الشهادات الفردية التي تم جمعها خلال هذه المشاورات، يشرح هذا التقرير الظروف التي أدت إلى عدم الاعتراف بهم كمواطنين في أي بلد، ويبين كيف يمكن نقل حالة انعدام الجنسية من جيل إلى جيل، مع حرمان الأطفال من الجنسية على أساس الأصول الوطنية أو العرقية لأهلهم. وهو يسلط الضوء على الإهانات والمعاناة اليومية للأفراد الذين يتم استبعادهم بسبب الخصائص المتأصلة في هوياتهم وتاريخهم ومظهرهم ولغتهم وعقيدتهم. وتؤكد النتائج الواردة في هذا التقرير على الحاجة الماسة للأقليات للتمتع بالحق في الجنسية.

---

(1) تستند هذه النسبة المئوية إلى الإحصاءات الخاصة بالسكان عديمي الجنسية المدرجة في تقرير الاتجاهات العالمية لعام 2016 الصادر عن المفوضية، والمعروف بأنهم ينتمون إلى أقلية عرقية أو دينية أو لغوية. ولا تُحتسب فيها مجموعات الأقليات التي تشكل نسبة من السكان المعروفين عديمي الجنسية في بلد ما، ولكنها لا تشكل غالبية هؤلاء السكان. كما لا تشمل النسبة العديد من مجموعات الأقليات العديمة الجنسية التي لا تمتلك المفوضية عنها بيانات إحصائية كافية.

(2) راجع الإجراء 4 للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطة العمل العالمية لوضع حد لانعدام الجنسية، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، متاح على: http://www.refworld.org/docid/545b47d64.html.

THE #IBELONG CAMPAIGN DESIGN DEVELOPED IN COOPERATION WITH UNITED COLOURS OF BENETTON

النتائج الرئيسية

تتعلق هذه النتائج الرئيسية للمشاورات التي أجرتها المفوضية في عام 2017 بأسباب وعواقب انعدام الجنسية بين مجموعات الأقليات التي تمت استشارتها. وهي توضح أن الاثنين يمكن أن يكونا متصلين ببعضهما (على سبيل المثال، يمكن أن يكون التمييز والافتقار إلى الوثائق سببين وعاقبتين على السواء لانعدام الجنسية).

التمييـز

"يقول لنا الناس بأن نعود إلى مومباي. لكننا لا نعرف مومباي. نحن وُلِدنا هنا".

- ناصر حسن، 48 عاماً،
جماعة كارانا،
مدغشقر.

غالباً ما يكون التمييز ضد مجموعات الأقليات الإثنية أو الدينية أو اللغوية واستبعادها سببين جوهريين لانعدام الجنسية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي انعدام جنسيتها إلى مزيد من التمييز، سواء في القانون أو الممارسة. ووفقاً لمن تم استشارتهم، فإن السلوك التمييزي واضح في التفاعل مع السلطات وأبناء بلدهم من الرجال والنساء. كما أنهم يذكرون أن التمييز يحط من قدر مجتمعاتهم المحلية، ويحد من النظر إليهم كأشخاص متساوين يستحقون نفس الحقوق ومستويات الاحترام. كما يساهم التمييز في الفقر وصعوبات الحصول على التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الحكومية.

الافتقـار إلـى الوثائق

"لم يشرحوا [السلطات] لي شيئاً، طلبوا الوثائق التي لا أملكها فقط".

حيدر عثماني، 54 عاماً
المجموعة الإثنية الألبانية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

يتجلى التمييز بشكل أوضح ضد الأقليات العديمة الجنسية التي تم التشاور معها في محاولات أفرادها الحصول على الوثائق اللازمة لإثبات جنسيتهم أو استحقاقهم للجنسية، مثل وثيقة الهوية الوطنية أو شهادة الولادة. يمكن أن يؤدي عدم وجود مثل هذا الدليل المرتكز على الوثائق إلى حلقة مفرغة، حيث ترفض السلطات الاعتراف بمطالبة صحيحة بالجنسية. في بعض الحالات، تجد مجموعات الأقليات أنَّ استيفاء المتطلبات القانونية اللازمة للحصول على الهوية الوطنية مستحيل، ويكون الدليل عادةً ولادة الفرد في بلد إقامة أحد الوالدين من نفس الجنسية (مثل شهادة الولادة). وحتى عندما ينص القانون على أن كل الولادات في الإقليم يجب أن تُسجل، فإن عدم المعرفة بمثل هذه القوانين يمكن أن يؤدي ببعض السلطات إلى رفض تسجيل الأقليات التي يُنظر إليها على أنها أجنبية. وتتراوح أشكال التمييز الأخرى بين الرفض التعسفي لتقديم الوثائق أو تجديدها، أو المعاملة العدائية أو الاستغلال من السلطات التي تصدر الوثائق. يؤدي كل ذلك إلى اضطرار العديد من الأشخاص إلى إجراء مواعيد متكررة، ودفع رسوم باهظة، والانتظار لفترات طويلة دون داع للرد على طلبهم في الحصول على الوثائق. حاول معظم الأفراد الذين تمت استشارتهم مرات كثيرة الحصول على شهادة ولادة أو وثيقة هوية وطنية. ومن دون أي وسيلة لإثبات جنسيتهم أو استحقاقهم للجنسية، فإنهم غالباً ما يُستبعدون من مزايا مثل خدمات الصحة العامة والمساعدات الاجتماعية المتاحة للمواطنين.

الفقـر

"المشكلة الكبرى هي الفقر الناجم عن انعدام الجنسية. لا يمكن لشخص عديم الجنسية امتلاك عقار. أشعر بالإهانة والعار بسبب الوضع الذي أنا فيه".

شام همبسي، 55 عاماً،
جماعة بيهما
كينيا.

بسبب انعدام جنسية المجموعات التي تمت استشارتها وافتقارها إلى الوثائق، تُستبعد عادةً من الوصول إلى العمل القانوني أو المستدام، أو الحصول على أنواع القروض أو التراخيص التي تسمح لأفرادها بكسب العيش بطريقةٍ كريمة. يمكن لهذه المساوئ أن تعرضهم لمَنْ يستفيدون من مواطن ضعفهم وعدم قدرتهم على تحدي ترتيبات العمالة الاستغلالية. ويمكن لهذا التهميش أن يجعل من الصعب على الأقليات العديمة الجنسية الخروج من دائرة الفقر المستمرة. فحرمان بعض الأقليات العديمة الجنسية من امتلاك عقارات دفع بعض أفرادها إلى تسجيل أصولهم باستخدام هويات أخرى (عادة من مواطنين يعرفونهم) حتى يتمكنوا من إعالة أسرهم، مما يتركهم في حالة من عدم الأمان والقلق.

الخوف

"إنهم [رجال الشرطة] يعرفون ما نفعل وأين نذهب. يطلبون بطاقات هويتنا، وعندما نقول بأننا لا نملكها، يُلقى القبض علينا ونُضرب".

أجنور دمير، 26 عاماً
جماعة العجر
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

تحدثت كل المجموعات التي استُشيرت عن خوف أفرادها على سلامتهم الجسدية وأمنهم بسبب كونهم عديمي الجنسية. تعرض بعض الأفراد لاعتداء جسدي مباشر. ويشير آخرون إلى تحديد السمات المتعمد من جانب الشرطة، وعدم القدرة على إبراز الوثائق الذي يؤدي إلى الاعتقالات أو دفع الرشاوى، وكذلك الاحتجاز ومحاولات الترحيل من جانب السلطات. اتهامهم بالجرم لحالة لا يستطيعون معالجتها ترك ندوباً نفسية وشعوراً بالضعف بين العديدين. وبالنسبة للبعض، فإنَّ عدم القدرة على تأمين مسكن دائم أو امتلاك عقارهم أو الأصول الأساسية لسبل كسب عيشهم قد جعلهم في حالة من عدم الاستقرار والقلق الشديد. أعرب جميع الأهالي عن يأس عميق من عدم امتلاك القدرة على تغيير المستقبل من أجل أطفالهم.

"نحن هنا, هذا وطننا"

بشير إبراهيم, 71 عاماً,
جماعة كارانا,
ماهاجانغا, مدغشقر

يعتبر ضمان المساواة في حصول مجموعات الأقليات على حقوق الجنسية أحد الأهداف الرئيسية لحملة المفوضية لإنهاء حالة انعدام الجنسية بحلول عام 2024. ولتحقيق ذلك, تحث المفوضية جميع الدول على اتخاذ الخطوات التالية بما يتماشى مع الإجراءات 1 و2 و4 و7 و8 من خطة العمل العالمية للمفوضية لوضع حد لانعدام الجنسية:

- تسهيل تجنس مجموعات الأقليات العديمة الجنسية المقيمة في الإقليم أو تأكيد جنسيتها, بشرط أن يكون أفرادها قد ولدوا أو أقاموا هناك قبل تاريخ معين, أو أن يكون آباؤهم أو أجدادهم يستوفون هذه المعايير.
- السماح للأطفال بالحصول على جنسية البلد الذي وُلدوا فيه إذا كانوا سيُصبحون على خلاف ذلك عديمي الجنسية.
- القضاء على القوانين والممارسات التي تحرم الأشخاص من الجنسية أو تجردهم منها بناءً على أسس تمييزية مثل وضع الأقلية العرقي أو الإثني أو الديني أو اللغوي.
- ضمان تسجيل المواليد عالمياً لمنع حالات انعدام الجنسية.
- إزالة العقبات الإجرائية والعملية لإصدار وثائق الجنسية لمن يستحقها بموجب القانون.

THE #IBELONG CAMPAIGN DESIGN DEVELOPED IN COOPERATION WITH UNITED COLOURS O F BENETTON

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

إسكوبية

مقاطعة كوالي

كينيا

ماهاجانغا

مدغشقر

في مايو ويونيو 2017، تحدثت المفوضية مع أكثر من 120 فرداً ممن ينتمون إلى مجموعات من الأقليات العديمة الجنسية، والتي كانت سابقاً عديمة الجنسية، والمعرضة للخطر في ثلاثة بلدان: جماعة كارانا في مدغشقر، والغجر والأقليات العرقية الأخرى في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومجموعتا بمبا وماكوندي من كينيا. مكنت هذه المشاورات المفوضية من فهم الأسباب الرئيسية لانعدام جنسية هذه المجموعات بشكل أفضل، فضلاً عن الآثار المترتبة على حياة أفرادها كونهم عديمي الجنسية.

وفي حين لا تتوفر بيانات موثوقة بشأن الرقم الدقيق للأشخاص عديمي الجنسية على الصعيد العالمي، تقدر المفوضية بأنه يوجد حالياً ملايين الأشخاص دون أي جنسية. وينتمي كثير من هؤلاء إلى مجموعة تمثل أقلية عرقية أو دينية أو لغوية في البلد الذي عاشوا فيه على مدى أجيال. وبالتالي، فإنهم يختلفون عن الأغلبية لأنهم عديمي الجنسية ولأنهم أقليات[3]. ينظر هذا التقرير في حالة انعدام الجنسية ووضع الأقلية على حد سواء من حيث صلتهما ببعضهما البعض من خلال تجارب الناس الحية.

وفي بعض الحالات، ينجم انعدام جنسية شخص ما عن الاستبعاد الصريح من الجنسية في قانون الجنسية للبلد الذي يعيش فيه على أساس وضعه كمنتمٍ لأقلية ما. فعلى سبيل المثال، يُستثنى مسلمو الروهينغا في ميانمار، وهي أكبر مجموعة عديمة الجنسية معروفة في العالم، من قائمة "الجماعات العرقية القومية"، التي بموجب قانون الجنسية لعام 1982، تكتسب تلقائياً الجنسية عند الولادة. فهم غير قادرين على اكتساب الجنسية الميانمارية بسبب الطريقة التمييزية التي تمت بها صياغة القانون وتطبيقه عملياً. في سوريا، في عام 1962، أدى إحصاء سكاني بموجب مرسوم إلى التأثير سلباً على 300,000 من الأكراد السوريين، مما جعلهم

(3) في حين لا يتوفر تعريف متفق عليه دولياً للأقلية، فإنه من المقبول عموماً القول بأن الأقلية هي مجموعة إثنية أو دينية أو لغوية، أقل عدداً من بقية السكان، يتقاسم أعضاؤها هوية مشتركة. راجع، على سبيل المثال، المادة 27، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.يكون التمييز منهجياً ومستمراً. عندما تكون مجموعات الأقليات فقيرة، أو أقل تعليماً، أو غير قادرة على التحدث باللغة الوطنية، أو تعيش في المناطق النائية أو لا تتاح لها سبل الحصول على المشورة أو الدعم، فإن قدرتها على مواجهة هذا التمييز وما ينتج عنه من إقصاء، تظل محدودة للغاية.

(4) اتُخذت خطوات هامة لمعالجة وضع الأكراد السوريين المحرومين من جنسيتهم عام 1962؛ وعلى وجه الخصوص، صدر المرسوم رقم 49 في عام 2011، مما أدى إلى منح الجنسية السورية لآلاف الأشخاص عديمي الجنسية من الأقليات العرقية الكردية منذ ذلك الحين.

عديمي الجنسية (انخفض هذا العدد منذ ذلك الحين إلى 160,000)[4]. وفي حالات أخرى، يكون التمييز أقل وضوحاً في ما يتعلق بوضع الأقليات. فعلى سبيل المثال، كان لقرار المحكمة الدستورية لعام 2013 في جمهورية الدومينيكان تأثير غير متناسب على الأشخاص المتحدرين من أصل هاييتي المولودين في البلاد، مما حرم العديد من الأشخاص من هذه الأقلية من الجنسية، حتى وإن لم يستهدفهم الحكم صراحةً. يمكن للتمييز في الممارسات الإدارية في عدد من البلدان أن يخلّف مجموعات الأقليات دون وثائق مثل شهادات الولادة وبطاقة الهوية الوطنية. وهذه الوثائق ضرورية لإثبات حقهم في الجنسية، مما يجعلهم عرضة لخطر انعدام الجنسية أو عديمي الجنسية عندما يكون التمييز منهجياً ومستمراً. عندما تكون مجموعات الأقليات فقيرة، أو أقل تعليماً، أو غير قادرة على التحدث باللغة الوطنية، أو تعيش في المناطق النائية أو لا تتاح لها سبل الحصول على المشورة أو الدعم، فإن قدرتها على مواجهة هذا التمييز وما ينتج عنه من إقصاء، تظل محدودة للغاية.

إنَّ انعدام الجنسية الذي تعاني منه بعض المجموعات هو على السواء أحد أعراض استبعادها وسبب له: فهو ينبع من التمييز القائم على الاختلاف, ويعزز افتقارها إلى العضوية الكاملة في المجتمعات التي تعيش فيها, مما يجعل الحياة اليومية أكثر صعوبة ويرسخ الإقصاء المدني والسياسي.
يُفهم انعدام الجنسية أحياناً كمشكلة فنية ناجمة عن أوجه قصور في قوانين الجنسية. ولكنْ في العديد من الحالات, فإن السبب الأساسي لانعدام الجنسية بالنسبة للأقليات هو الاختلاف بحد ذاته.
يُعدّ إطار الحقوق الدولي الحديث لحماية الأقليات محاولةً للاعتراف بهذا الأمر والاستجابة له. ويولى اهتمام خاص لحقوق الأقليات في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية, الذي ينص في المادة 27, "في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية, لا يجوز حرمان الأشخاص الذين ينتمون إلى تلك الأقليات من حقهم في التمتع بثقافتهم الخاصة, والإعلان عن دينهم الخاص وممارسته, أو استخدام لغتهم الخاصة في المجتمع مع الأعضاء الآخرين في مجموعتهم". كما تعد اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بانعدام الجنسية جزءاً من جهود المجتمع الدولي لمعالجة انعدام الجنسية على مستوى العالم.
يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان عام 1992 المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية, والذي تلتزم فيه الدول بحماية هذه الجماعات من أي شكل من أشكال التمييز. ويتضمن اليوم عمل الأمم المتحدة منتدى مخصصاً لحقوق الأقليات تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان, والمقرر الخاص المعني بحقوق الأقليات, والقرارات الدورية حول هذا الموضوع من قبل مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة. ظهر موضوع الأقليات عديمة الجنسية في منتدى حقوق الأقليات للمرة الأولى في عام 2016.

وعقب كل جولة من المشاورات, اجتمعت المفوضية مع ممثلين من كل مجموعة من الأقليات المتضررة مع أصحاب المصلحة من الحكومة والمجتمع المدني لتسليط الضوء على النتائج الرئيسية. كما تم دعم ممثلي الأقليات لدعوة السلطات مباشرة لإدراج مجموعاتهم من خلال منحها الجنسية, ووضع إصلاحات لمنع انعدام الجنسية في سن الطفولة ومعالجة القوانين التمييزية, وإدخال تحسينات على السياسات والممارسات الإدارية لضمان الوصول غير المقيد إلى التسجيل المدني وما يرتبط به من وثائق الهوية الوطنية.
إن أصوات الأفراد عديمي الجنسية من مجموعات الأقليات الواردة في هذا التقرير تساعدنا على فهم التفاعل المعقد بين كون الأقلية محرومة وكونها عديمة الجنسية. مع وجود هذه الأفكار يمكن اتخاذ خطوات فعالة لعلاج الإجحاف الناتج عن انعدام الجنسية وتخفيف المعاناة والمصاعب التي يواجهها الأشخاص عديمو الجنسية في حياتهم اليومية.

تينا إريك, 22 عاماً, من قبيلة ماكوندي في مقاطعة كوالي, كينيا, تشارك في المشاورات مع الأقليات عديمة الجنسية في يونيو 2017.

جماعة كارانا في مدغشقر

ماهاجانغا

سوغراباي إبراهيم، 84 عاماً، ما زالت عديمة الجنسية، ولم تلتحق بالمدرسة أبداً.

تعيش جماعة كارانا, وهي من الأقلية, على أراضي هذه الدولة الجزيرة منذ أكثر من قرن. يعود أصلها إلى المقاطعات الغربية في الهند قبل تقسيمها, وخاصة إلى منطقة تضم الآن ولاية غوجارات الهندية وجزءاً من جنوب شرق باكستان. حدثت موجة الهجرة الأكثر أهمية من الهند إلى مدغشقر في النصف الأخير من القرن التاسع عشر عندما أصبحت التجارة البحرية في المحيط الهندي أكثر قدرة على المنافسة واستقر كثير من الأشخاص القادمين من الهند في مدغشقر, وخاصةً على الساحل الغربي. لا تتوفر بيانات موثوقة تتعلق بعدد جماعة كارانا بالضبط في مدغشقر؛ وفي حين يعتقد كثيرون أن هذه الأقلية ذات الأصول الهندية يبلغ عدد أفرادها حوالي 20,000, فقد يكون الرقم الفعلي أعلى بكثير. ولدت الغالبية العظمى من هؤلاء الأشخاص في مدغشقر وقضوا حياتهم كلها في الجزيرة. يعيش معظمهم في المناطق الحضرية, بما في ذلك العاصمة, أنتاناناريفو, ومدينة ماهاجانغا على الساحل الشمالي الغربي. حقيقة أن أفراد كارانا هم في غالبيتهم من المسلمين ساهمت في النظر إليهم كغرباء.

"للذهاب إلى الجامعة كان عليك أن تؤدي الخدمة العسكرية. ومن دون الجنسية, لم أستطع الالتحاق بالخدمة العسكرية. لقد جاهدتُ طوال حياتي دون تعليم مناسب".

في حين أن الأرقام الدقيقة غير موجودة, إلا أنه منَّ المرجح أن تكون نسبة كبيرة من أفراد جماعة كارانا في مدغشقر من عديمي الجنسية. ويعود ذلك أساساً لقانون الجنسية في مدغشقر الذي يتبع مبدأ حق الدم (منح الجنسية للأطفال عند الولادة للأطفال الذين يكون أحد والديهم على الأقل يحمل الجنسية الملغاشية) ولم يُمنح أفراد جماعة كارانا عموماً الجنسية عندما نالت مدغشقر استقلالها عن فرنسا في عام 1960 لأنهم لم يكونوا يُعتبرون ملغاشيين عُرقياً. في واقع الأمر, أفاد جميع عديمي الجنسية من جماعة كارانا الذين اجتمعوا بالمفوضية في عام 2017 أنهم حاولوا الحصول على الجنسية الملغاشية ولكن دون جدوى. وقد وكل بعضهم محامين لمساعدتهم في هذا المسعى وطالبوا بالجنسية على مدى عدة عقود دون تلقي أي رد رسمي. وقد تمكن عدد غير مؤكد من أفراد جماعة كارانا من الحصول على جنسية أُخرى وحل مشكلتهم بانعدام الجنسية بهذه الطريقة. فعلى سبيل المثال , حصل العديد ممن التقوا بالمفوضية على الجنسية الفرنسية نتيجة لبرنامج وفرته فرنسا لبعض سكان المستعمرات الفرنسية السابقة. ومع ذلك, فإن أفراد جماعة كارانا الذين يحملون الجنسية الفرنسية وتحدثت معهم المفوضية بقوا كمقيمين دائمين في مدغشقر لأنهم يعتبرون مدغشقر وطنهم.

حالهم حال الأشخاص العديمي الجنسية في كافة أنحاء العالم, فإنَّ عديمي الجنسية من جماعة كارانا غير قادرين غالباً على الوصول إلى التعليم الرسمي وفرص العمل, مما يترك لهم أملاً ضئيلاً في التخلص من وضع الفقر المدقع. إسماعيل رمجانالي, وهو مواطن كبير في السن كان من عديمي الجنسية إلى أن حصل على الجنسية الفرنسية في عام 2017, أوضح أنه بالنسبة لجيله من الرجال: "للذهاب إلى الجامعة كان عليك أن تؤدي الخدمة العسكرية. ومن دون الجنسية, لم أستطع الالتحاق بالخدمة العسكرية. لقد جاهدتُ طوال حياتي دون تعليم مناسب". والدته, سوغراباي إبراهيم, التي تبلغ من العمر 84 عاماً ولا تزال عديمة الجنسية, لم تلتحق بالمدرسة أبداً. تتذكر أنها كانت تبقى بدون طعام كي تتمكن من إطعام إسماعيل وأشقائه. على الرغم من أنها تمكنت من إطعامهم معظم الأيام, إلاَّ أنها لم تستطع تأمين الرعاية الطبية لهم عندما كانوا يمرضون. وعندما كان الناس يسألونها عن مشكلة أطفالها, كان عليها أن تجيب: "إنهم مرضى، ولا أملك مالاً لشراء الأدوية لهم".

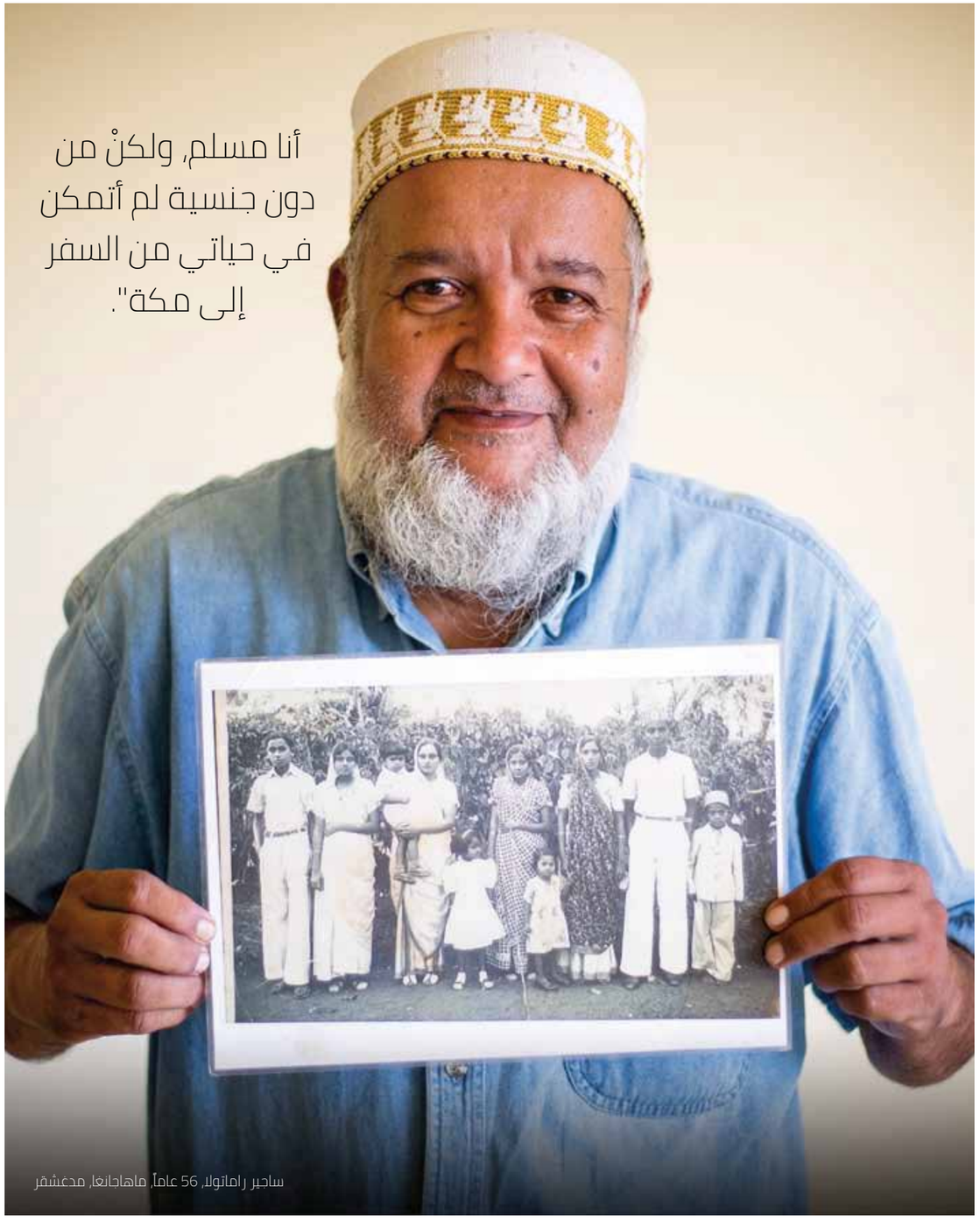

ساجير راماتولا, 56 عاماً, ماهاجانغا, مدغشقر

عزيز أسجاراللي، من ماهاجانغا، مدغشقر، يساعد الأطفال الفقراء والأيتام من الملغاشيين من خلال المشاريع الممولة لجماعة كارانا. حتى الآن، لا يزال العديد من أفراد جماعة كارانا غير قادرين على الحصول على أي جنسية. وثائق الهوية التي تُصدرها لهم دولة مدغشقر تشير إلى أن جنسيتهم "غير محددة"، مما يعني عملياً أنهم عديمو الجنسية.

تعبِّر أقلية كارانا عن شعورها بالإقصاء. وكما تقول ناصير حسن، وهي امرأة في منتصف العمر من جماعة كارانا: "يقول لنا الناس بأن نعود إلى بومباي. لكننا لا نعرف بومباي. لقد وُلدنا هنا". إنهم يشعرون كذلك بالإحباط نتيجة الإهانات التي يتعرضون لها، بما فيها الكثير من العوائق الإدارية التي يجب المرور عبرها للحفاظ على تحديث وثائق هويتهم. لا يزال يُطلب من الأسر التي تعيش في مدغشقر منذ أجيال الحصول على تصاريح إقامة. تتغير القوانين بانتظام حيث يتم إدخال أشكال جديدة لتحديد الهوية، مثل تحديد الهوية استناداً إلى السمات البيولوجية، ويبدو أن رسوم وثائق الهوية ترتفع باستمرار. وتشرح شيماكاتوم محمد حسين، وهي امرأة من كارانا تبلغ من العمر 58 عاماً، كيف أمضت أكثر من 25 عاماً في سعيها للحصول على الجنسية الملغاشية. وكجزء من جهودها الأخيرة، دفعت مبلغاً كبيراً للحصول على تصريح إقامة "مؤقت" لمدة 100 عام، ليتم إبلاغها بعد ذلك بقليل بأنه لم يعد صالحاً ما لم يعاد تجديده باستخدام السمات البيولوجية. وقالت بحزن: "ألقى موظف حكومي بطاقة إقامتي في سلة المهملات". أمَّا إبراهيم إقبال، وهو أب لطفلين ويبلغ من العمر 50 عاماً ويعمل لدى محل مجوهرات محلي، فقد أخذ مؤخراً قرضاً

من صاحب العمل ليتمكن من شراء بطاقة إقامة بيومترية جديدة، ويقول: "مع راتبي المتواضع، سيستغرق سداد القرض عامين. لقد كان هذا استثماراً مالياً هائلاً، وما زلت لا أستطيع التصويت أو السفر".

يتم التعبير باستمرار خلال المحادثات مع أفراد جماعة كارانا عن الإحباط من تصاريح الإقامة المؤقتة، وتغيير المتطلبات للحصول على الوثائق، والرسوم الباهظة. ويروي العديد من الأشخاص للمفوضية أنه من الممكن إصدار جوازات سفر ملغاشية حقيقية مقابل رسوم للسفر إلى الخارج لتلقي العلاج الطبي، ولكن تتم مصادرة هذه الوثائق عند العودة. ومع ذلك، فإن معظم عديمي الجنسية من جماعة كارانا غير قادرين على شراء وثائق السفر تلك.

ساجير راماتولا، وهو رجل لطيف الكلام ويبلغ من العمر 56 عاماً، يسلط الضوء على مأزق غير عادي يعاني منه الكثير من الكارانا، ويقول: "أنا مسلم، ولكن بدون جنسية لم أتمكن في حياتي من السفر إلى مكة". ويضيف: "إذا لم نكن ملغاشيين بالولادة، فمن نحن إذاً؟ هذا وطننا".

عزيز أسجاراللي، وهو متقاعد يبلغ من العمر 60 عاماً، يعمل رئيساً لجمعية مجتمع كودجا في ماهاجانغا، ويعكس آراء الكثيرين بأنهم يستحقون الجنسية استناداً إلى علاقاتهم القوية ومساهماتهم في المجتمعات التي يعيشون فيها، ويقول: " نحن ندير عمليات توزيع أسبوعياً للأطعمة على الأطفال والمسنين في أيام الأحد، وقد ساعدنا في إنشاء مدرسة توفر التعليم الابتدائي والثانوي للمجتمع المحلي. تعيش عائلتي هنا منذ خمسة أجيال، لكنني تمكنت فقط من اكتساب الجنسية الفرنسية، وليس جنسية بلدي. لماذا لا نستحق أن نكون مواطنين هنا؟". أصبح الآن أطفال عزيز يحملون الجنسية الفرنسية من خلاله. ويلاحظ أنهم مثل العديد من جماعة كارانا الذين تمكنوا من الذهاب إلى الخارج للدراسة، فمن غير المحتمل أن يعودوا. ويضيف: "هذا محزن. المساهمات التي يمكن أن نقدمها، والاستثمارات التي يمكن أن نقوم بها ... أطفالي يدرسون في أفضل الجامعات في العالم، لكنهم لا يريدون العودة. لماذا يعودون إلى بلد ليس لديهم فيه حقوق؟ إذا عادوا فإنهم سيساهمون في إثراء البلد، سيستثمرون هنا، لكنهم لن يعودوا. بهذه الطريقة نختفي ببطء مع مرور الوقت".

"نحن هنا. نحن جيرانكم. عندما تمطر، تمطر علينا جميعاً. وعندما تشرق الشمس، يجب أن تشرق علينا جميعاً".

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها عديمو الجنسية من جماعة كارانا في مدغشقر، إلا أنه حدث تطور أخير. ففي 25 يناير 2017، أصدرت الحكومة قانوناً جديداً يضمن المساواة في حق المواطنين، بغض النظر عن جنسهم، في منح الجنسية لأطفالهم. سيتم الآن الاعتراف بأي طفل يولد لأم ملغاشية أو أب ملغاشي بأنه من مدغشقر. وتأمل المفوضية أن تتخذ الحكومة المزيد من الخطوات لحل انعدام جنسية الأقليات التي لا تحمل جنسية؛ بالإضافة إلى كارانا، هناك عدد غير معروف من الأشخاص المتحدرين من أصول صينية وكومورية ومختلطة ممن هم عديمو الجنسية في مدغشقر. قلة من الناس يمكنهم أن يجادلوا بما يقوله بشير إبراهيم، وهو رجل مسن من جماعة كارانا، التي تثبت بكل بساطة، ولكن بقوة، حق جماعة كارانا بأن تتمتع بفرصة متساوية للوصول إلى الجنسية الملغاشية: "نحن هنا. نحن جيرانكم. عندما تمطر، تمطر علينا جميعاً. وعندما تشرق الشمس، يجب أن تشرق علينا جميعاً".

الغجر

وغيرها من الأقليات العرقية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

ميختار روستيموف، 48 عاماً، وليريج روستيموف، 13 عاماً، إسكوبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

"أشعر بأنني أنتمي هنا أيضاً".

في مخيم عشوائي يتكون من منازل مؤقتة على ضفاف نهر فارادار، يلعب أطفال الغجر بزجاجات بلاستيكية فارغة. يُشار إلى المخيم باسم "بود كالي"، ويعني ذلك باللغة المقدونية "تحت الحصن". يشرح لاشو ناسيفي، وهو رجل عديم الجنسية من الغجر يبلغ من العمر 24 عاماً، قائلاً: "نجمع الزجاجات البلاستيكية ونُحصِّل مئة إلى مئتي دينار في اليوم (أقل من 4 دولارات أميركية) ولكنْ لا يمكننا التوفير للغد. نحن لا نحصل على أي دعم من الدولة".

"هذا هو وطننا... نحن لسنا من مكان آخر".

من المحتمل أن تتحدر أصول شعب الغجر إلى شمال الهند. خلال القرنين الثالث عشر والخامس عشر، هاجروا إلى أوروبا، بما في ذلك من هم اليوم في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. يشكل الغجر أكبر مجموعة بين الأقليات العرقية في البلاد العديمة الجنسية أو المعرضة لخطر انعدام الجنسية. وتشير الأرقام الرسمية إلى وجود 54,000 شخص من الغجر في البلاد، على الرغم من أن التقديرات غير الرسمية تتراوح بين 110,000 إلى 260,000 شخص. للغجر هوية عرقية فريدة من نوعها ويتحدثون بلغة الغجر بالإضافة إلى اللغة المقدونية، مما يميزهم عن غالبية السكان الناطقين باللغة المقدونية.

ويرتبط انعدام الجنسية بين الغجر والأقليات العرقية الأخرى، جزئياً، بحل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية في أوائل التسعينات. وينص قانون الجنسية لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الذي صدر في نوفمبر 1992، على أن مواطني الجمهورية السابقة أصبحوا تلقائياً مواطنين في الدولة المنشأة حديثاً. ويمكن للأشخاص الذين كانوا يقيمون بصورة قانونية في أراضي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في وقت حل الجمهورية الاتحادية أن يحصلوا على الجنسية بالتقدم لطلب التجنس خلال عام واحد. فوَّت كثيرون هذه الفرصة القصيرة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ضعف مستوى الوعي، وغالباً ما ظلوا غير مدركين لحقيقة أنهم ليسوا مواطنين في الدولة التي استمروا في العيش فيها. وكما يقول حيدر عثماني، وهو ألباني الأصل يبلغ من العمر 54 عاماً، ولد في إسكوبية عام 1963: "عندما كانت [السلطات] تمنح الجنسية المقدونية، فإن الناس الذين لم يعرفوا ذلك، لم يتقدموا بطلب للحصول عليها". ونتيجةً لذلك، أصبح كثيرون منهم أجانب في البلد الذي ولدوا فيه وأمضوا معظم حياتهم فيه".

الغجر وغيرها من الأقليات العرقية | جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

فاطميرا مصطفى، 32 عاما ، إسكوبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة.

ولا يؤثر **الافتقار إلى الوثائق** على قدرة الغجر على إثبات جنسيتهم في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أو الحصول عليها فحسب، بل يعيق كذلك حصولهم على التعليم والرعاية الصحية والعمالة والمساعدة الاجتماعية وغيرها من الحقوق الأساسية المتاحة للمواطنين. والعقبة الرئيسية التي تحول دون الحصول على الهوية الوطنية، وهي المفتاح للحصول على خدمات الدولة، هي شرط الإقامة القانونية الدائمة. ويعيش معظم الغجر في مخيمات غير رسمية أو في ترتيبات إسكان غير مأذون بها، نظراً لأنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف المساكن الدائمة.

تجمع فاطميرا مصطفى، وهي أمٌّ لأربعة أطفال، القمامة من سلال النفايات لتعيش. تقيم على حافة الضاحية الشمالية لسوتو أوريزاري، حيث يقبع كوخها الصغير بدون ماء أو كهرباء بجوار أكوام القمامة. يعيش أكثر من نصف جماعة الغجر المولودين في إسكوبية في سوتو، كما هو معروف محلياً، وهي الوحيدة من بين البلديات العشرة في إسكوبية التي يوجد بها رئيس بلدية من الغجر. في الآونة الأخيرة، علمت فاطميرا أنَّ رجلاً ألبانياً قد اشترى قطعة الأرض التي تشغلها هي وعائلتها. ومنذ ذلك الحين، تنتظر بقلق اليوم الذي سيدق فيه المالك على بابها ليريها الوثائق التي تثبت حقه في قطعة الأرض. ويُطلب من الذين تعود أصولهم إلى جمهوريات يوغوسلافيا السابقة الأُخرى أن يقدموا وثائق تثبت أنهم ليسوا مواطنين لأي دولة أخرى خلفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية.

ويسأل سوتكي سوكولوفسكي، وهو رجل ألباني يبلغ من العمر 28 عاماً: "قالت لي السلطات بأنَّ عليّ الذهاب إلى كوسوفو للحصول على شهادة بأنني لست مواطناً في كوسوفو. ولكن كيف يمكن أن أسافر إلى هناك بدون وثائق؟".

فوالدته، التي تخلت عنه وكان طفلاً، كانت من كوسوفو ولكنَه وُلد في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وعاش هناك طوال حياته. وثيقة سوتكي الوحيدة هي بطاقة هوية للأجانب، والتي تأتي بدون أي استحقاقات للتأمين الصحي وتحد من توظيفه خلال مدة تصريحه (أي عام واحد). ويقول حيدر عثماني: "مع بطاقة الهوية للأجانب، لا أحد يريد توظيفك. نحن نعيش في حالة من الفقر". يترتب على الفقر، إلى جانب عدم القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية العامة، عواقب صحية وخيمة للكثير من الغجر غير القادرين على دفع تكاليف التأمين الطبي من جيوبهم الخاصة. واضطر حيدر لبيع منزله بعد أن احتاج للعلاج من السرطان. لأفراد أسرته الخمسة، يجب عليه تغطية حوالي 240 دولاراً أميركياً شهرياً للتأمين الصحي. وبدون هوية وطنية لا يحق له التأمين الصحي أو المساعدة الاجتماعية أو التوظيف المستدام. ويشرح، مغلوباً على أمره: "لقد تقدمت بأكثر من 20 طلب رسمي للوثائق منذ عام 1991. حتى أنني قمت بزيارة مكتب أمين المظالم. لم يشرحوا [السلطات] لي الأمور، لقد طلبوا فقط وثائق لا أملكها".

"لقد وُلِدوا هنا، فكيف لا أحصل على شهادة ولادة لأطفالي؟".

يتشارك جميع أفراد الجماعة تقريباً الرأي بأنهم لا يتلقون تعليمات واضحة من السلطات، وأنهم يتعرضون لمعاملة تعسفية ويُطالَبون بإبراز وثائق لا يستطيعون الحصول عليها. ويضيف حيدر:

أجنور دمير، 26 عاماً، وعائلته في مخيم بود كالي، إسكوبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

"ذهبت إلى كاتب العدل وطلبتُ تلك الوثائق، حتى أنني حملت كاتب العدل على التصديق على مَن أكون وكان معي بعض الشهود. عندما عدتُ إلى السلطات لأريهم الوثائق، قالوا بأنني لم أكن بحاجة إليها ومزقوها. وتروي لنا باجرمشا إساد، وهي أم تبلغ من العمر 42 عاماً من جماعة الغجر، حاولت الحصول على شهادة ولادة لابنها: "عندما رأتني السيدة الجالسة على المكتب تجهم وجهها وطلبت مني أن أغادر. إنهم يسيئون إلينا، وأحياناً كثيرة يقولون: "ابتعدوا من هنا أيها الغجر"". هذا الشعور بالتجاهل بسبب انتمائهم العرقي يتردد بقوة داخل الجماعة. يقول فيردي بيسليمي، وهو رجل يبلغ من العمر 23 عاماً لا يحمل أي وثائق هوية: "في كل مرة أقصدهم يتم صدي لأنني من الغجر".

ما لم يرافقهم محامٍ أو تدعمهم منظمة غير حكومية محلية، يُواجه الغجر عادةً معاملةً تمييزية عند محاولة الوصول إلى الخدمات العامة. ولذلك تعتمد الجماعة على المنظمة الشريكة للمفوضية، جمعية المحامين الشباب المقدونية، والمنظمات غير الحكومية للغجر، مثل "أمبريلا"، من أجل الحصول على شهادات الولادة وغيرها من أشكال الوثائق، وكذلك للحصول على حقوق أخرى، مثل التعليم. وبسبب المحاولات غير المجدية في الماضي، يرى الكثير من الغجر أنه لا يمكنهم تسجيل أطفالهم في المدارس. بيد أن القانون الوطني للتعليم الابتدائي ينص على أن لكل طفل الحق في التعليم الابتدائي على أساس غير تمييزي. وهذا يشمل قبول الأطفال عديمي الجنسية وغير الموثقين المقيمين في الإقليم. من الناحية العملية، غالباً ما يتم منع أطفال الغجر من التخرج إلى المستوى التالي، وشهادات الميلاد إلزامية من أجل إجراء الامتحانات النهائية. ميفتار روستيموف، البالغ من العمر 48 عاماً، وهو أب لسبعة أطفال من الغجر، يحاول دون جدوى منذ أعوام الحصول على شهادات ولادة لأطفاله الستة الذين ولدوا في المنزل. "لا أستطيع أن أفهم كيف يكون ذلك ممكناً. لقد وُلدوا هنا، فكيف لا أحصل على شهادة ولادة لأطفالي؟ أُريدها [ابنته ليريج] أن تحظى بنفس الفرص التي يتمتع بها أصدقاؤها".

يشعر جيل الشباب بأنهم يفقدون الفرص بسبب عدم قدرتهم على السفر خارج البلاد أو حتى التنقل بحرية داخلها بسبب استهداف الشرطة التحقق من بطاقات الهوية. وكما يشرح أجنور دمير البالغ من العمر 26 عاماً: "إنهم [رجال الشرطة] يعرفون ما نقوم به، وأين نذهب. يطلبون وثائقنا الشخصية، وعندما نقول بأننا لا نملك أي منها، يُلقى القبض علينا. إنهم يأخذوننا إلى مركز الشرطة ويضربوننا ويهددونا بالغرامات". وعلى الرغم من رغبة الأجيال الشابة في التخلص من هذه الإهانات اليومية، إلا أنهم يعترفون بأن "بلدنا عزيز علينا. نحن بحاجة إلى ظروف ملائمة للعيش هنا. في كل مكان آخر نحن أجانب. نحن هنا في وطننا".

تتم الآن معالجة بعض هذه القضايا. وقد استأنف الفريق العامل المعني بمسألة "حل مشكلة الأشخاص غير المسجلين" تحت رعاية وزارة العمل والسياسة الاجتماعية أعماله مؤخراً، وتجري مناقشات بشأن الإصلاحات القانونية المحتملة التي من شأنها أن تساعد الغجر في إجراءات الوصول إلى تسجيل الولادة والأسماء الشخصية. كما تقوم وزارة العمل والسياسة الاجتماعية بتغطية تكاليف اختبارات الحمض النووي لأسر الغجر من الفئات الأشد ضعفاً لتمكين تسجيل ولادة لأطفال المولودين في المنزل والذين يفتقرون إلى أدلة أخرى تثبت روابطهم العائلية.

جماعة بمبا في كينيا

مقاطعة كوالي

شام هاميسي، 55 عاماً،
مقاطعة كوالي، كينيا

**"نريد أن نحصل على الجنسية.
هذا وطننا".**

تُعدُّ المياه الزرقاء والشواطئ "اللؤلؤية" أبرز ما يلفت زوار الساحل الجنوبي لكينيا. يمكن مشاهدة القوارب الشراعية التقليدية، المعروفة باسم "جهازي" باللغة السواحلية، ترفع أشرعتها المثلثية الشكل نحو الأفق، وهي تذكير هام لتاريخ الهجرة البحرية بين كينيا وجيرانها الساحليين. ومع ذلك، فإن الحياة أبعد ما تكون عن المثالية بالنسبة للسكان عديمي الجنسية الذين سكنوا هذه المنطقة لأجيال.

وصلت جماعة بمبا، التي تعود أصولها إلى الجزيرة التنزانية التي تحمل الاسم نفسه، في موجتين رئيسيتين من الهجرة إلى الساحل الجنوبي لكينيا. وجاء القادمون الأولون بين عامي 1935 و1940 بحثاً عن فرص أفضل لكسب العيش. استفادوا من الحركة الحرة التي كانت قائمة بين جزر زنجبار وبمبا و"طريق طوله 10 أميال"، وهو منطقة تمتد من فانغا بالقرب من الحدود الكينية التنزانية إلى كيبيني في لامو، والعشرة أميال البحرية من هذا الساحل كان يحكمها كلها آنذاك سلطان زنجبار، عبد الله بن خليفة. في عام 1963، ومع نهاية الحكم الاستعماري في إفريقيا، تخلى السلطان عن سيطرته على الطريق الممتد على طول 10 أميال، وتم شمل المنطقة كجزءٍ من محمية كينيا. وهكذا أصبحت جزءاً لا يتجزأ من كينيا عند حصول البلاد على الاستقلال في ديسمبر 1963. وعلى الرغم من وجود جماعة بمبا لفترة طويلة على الساحل الكيني، أو حقيقة أن معظم أفرادها فقدوا روابطهم بجزيرة بمبا بمرور الوقت، فإنَّ هؤلاء الوافدين الأوائل وأحفادهم لم يتم الاعتراف بهم كمواطنين كينيين.

"المشكلة الكبرى هي الفقر الناجم عن انعدام الجنسية".

وصلت الموجة الثانية من جماعة بمبا إلى كينيا في الفترة ما بين عامي 1963 و1970، وكان بعض أفرادها يبحث عن فرصة اقتصادية، لكنَّ معظمهم فروا من العنف الناتج عن الثورة في زنجبار عام 1964 التي أدت إلى الإطاحة بالنظام الملكي للسلطان جامشيد بن عبد الله. وعلى الرغم من أن البعض من هذه الجماعة مُنحوا بطاقات هوية الجنسية الكينية، إلاَّ أنها سُحبت منهم في ظل النظام القمعي للرئيس موي وصدرت أوامر الترحيل ضد جماعة بمبا طوال فترة ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من هذه الأوامر، لجأ الكثيرون من جماعة بمبا إلى الأدغال الكينية، مستميتين للبقاء في البلد الذي باتوا يعتبرونه وطنهم. تشير التقديرات إلى أنَّ حوالي 3,500 شخص من جماعة بمبا يعيشون في كينيا اليوم.

إنَّ الجماعة المؤلفة من 25 رجلاً وامرأة من جماعة بمبا العديمي الجنسية الذين استشارتهم المفوضية في قرية شيموني، وهم يكسبون عيشهم في الغالب من خلال الصيد والزراعة، جميعهم من الوافدين قبل الاستقلال أو أطفال أشخاص فعلوا ذلك، وقد وُلدوا ونشأوا طوال حياتهم في مقاطعتي كوالي وكيليفي الساحليتين. شام هاميسي، البالغ من العمر 55 عاماً، وهو أب لـ13 طفلاً ورئيس جماعة بمبا، لا يزال عديم الجنسية وبدون وثائق، على الرغم من أن زوجته هي كينية الجنسية ويحق لها منحه جنسيتها بموجب القانون. يعمل شام كصياد، وهو يمضي أياماً طويلة حارة وليالٍ مرصعة بالنجوم على المحيط الهندي، محاولًا كسب العيش لإطعام عائلته الكبيرة وتأمين الثياب لها وتعليمها. يقول: "المشكلة الكبرى هي الفقر الناجم عن انعدام الجنسية. لأنني عديم الجنسية، لا أستطيع الحصول على رخصة صيد. وبدون ترخيص، لا أستطيع الذهاب إلى الصيد في أعماق البحار حيث يمكن العثور على أفضل صيد. لا أستطيع أن أتحمل كلفة زورقي الذي يبلغ ثمنه 300,000 شلن كيني (حوالي 300 دولار أميركي)، أو كلفة المعدات اللازمة لصيد السمك. بدون بطاقة الهوية الوطنية الكينية، لست مؤهلاً للحصول على قروض مصرفية لشراء هذه الأشياء. يجب أن أدفع الإيجار وثمن الوقود لاستخدام قارب جاري. حتى لو تمكنت من شراء قارب، فسوف يتعين عليّ تسجيله باسم شخص آخر. عديم الجنسية لا يمكنه أن يملك عقارات. أشعر بقلة الشأن والوصمة من الوضع الذي أعيش فيه". وليس شام وحده الذي يشعر بالضيق من استبعاده، بل أن ميكومبو عبد الله، البالغة من العمر ستة وستين عاماً وهي امرأة من بمبا، ولكنْ عندما سُئلت عن شعورها حيال وضعها، قالت بهدوء: "لا أستطيع حتى أن آكل عندما أفكر في انعدام جنسيتي".

عُمَر كومبو، وهو رجل مرح من جماعة بمبا يبلغ من العمر 48 عاماً وله ستة أطفال، يشعر كذلك بالمرارة من عدم المساواة التي يعاني منها نتيجة كونه عديم الجنسية. يقول: "معظمنا صيادون. تقوم وحدة إدارة الشاطىء بخصم 10 شلن كيني لكل كيلو من الأسماك التي يبيعها كل صياد على هذا الساحل. من المفترض أن تصدر الأرباح لجميع المساهمين عن الأضرار التي لحقت بزوارقهم خلال الموسم. لأننا من جماعة بمبا، لا نحصل على أي شيء، حتى وإن كانت قواربنا مكسورة. نحن مجبرون على المشاركة في هذا المشروع، لكن كل الفوائد تُمنح لأشقائنا الذين يحملون الجنسية الكينية".

ويتذكر سليمان علي مكامي، الذي يبلغ من العمر 40 عاماً وينتمي إلى القرية نفسها، مرَّةً حين كان يصطاد فيها ودخلت جماعة من بمبا التنزانية بطريقة غير شرعية إلى المياه الكينية: "لقد اعتقل خفر السواحل الكيني جميع الصيادين وطلبوا منا إبراز بطاقات هويتنا. لم أستطع، على الرغم من حقيقة أنني عشت هنا طوال حياتي وأشعر أنني كيني. لم تطأ قدماي أبداً جزيرة بمبا. لا أعرف أحداً هناك. لقد تم احتجازي كمجرم مع جميع الآخرين".

للهروب من المشكلة الكامنة في عدم الاعتراف بهم كمواطنين كينيين، تحوَّل بعض أفراد جماعة بمبا إلى وسائل احتيالية لتدبر أمورهم. بي عائشة عبد الله، وهي أم لستة أطفال وتبلغ من العمر 45 عاماً، تعترف بأن بعض الأهل من جماعة بمبا، عندما احتاج أطفالهم إلى التخرج، لجأوا إلى "شراء" أهال كينيين يمكنهم تقديم بطاقات هويتهم الوطنية لتمكين الأطفال من إجراء امتحاناتهم الوطنية النهائية. يقول رشيد بكاري، وهو شاب من جماعة بمبا ويتكلم بإسهاب ووضوح، بأنه محظوظ لأنه ليس عديم الجنسية. وصل والده إلى مومباسا من بمبا في عام 1938، وعندما سألته السلطات في عام 1963 عن أسلافه، سمّى قبيلة باجوني المحلية التي كانت تعيش وسطها الأسرة. يقول باكاري: "لكنني لست باجونياً، أنا من جماعة بمبا، وعلى الرغم من أنني لست عديم الجنسية ، فأنا أريد استعادة هويتي العرقية الشرعية. أريد أن أكون مواطناً كينياً، ولكنني أريد كذلك أن أكون من أنا حقيقةً". يواجه عمر كومبو المعضلة نفسها ويقول: "ما لم أقم بتغيير اسمي إلى قبيلة كينية محلية، فلن يتم تسجيلي كمواطن كيني. لكنني اخترت عدم تغيير اسمي أو قبيلتي لأن ذلك ليس حقيقة مَنْ أكون. أنا كيني من أصل بمبا".

"لم تطأ قدماي أبداً جزيرة بمبا. لا أعرف أحداً هناك".

"أريد أن أكون مواطناً كينياً، ولكنني أريد كذلك أن أكون من أنا حقيقةً".

وبموجب دستور كينيا وقانون الجنسية والهجرة فيها، يمكن للأشخاص عديمي الجنسية الذين يعيشون في كينيا بشكل مستمر منذ تاريخ الاستقلال (12 ديسمبر 1963) وأحفادهم الحصول على الجنسية الكينية عن طريق التسجيل. أمَّا الأجانب الذين وصلوا بعد الاستقلال ولكنَّهم عاشوا بشكل قانوني في كينيا وبشكل مستمر لمدة سبعة أعوام، فهم أيضاً مؤهلون للحصول على الجنسية الكينية طالما تم استيفاء شروط معينة. وبناءً على ذلك، ينبغي أن يتمكن جميع أفراد جماعة بمبا وأطفالهم الذين تشاورت معهم المفوضية من الحصول على الجنسية الكينية. ومع ذلك، فإن عدم القدرة على استيفاء متطلبات إثبات تاريخ وصولهم أو تاريخ ولادتهم في البلاد، بالإضافة إلى الافتقار إلى البنية التحتية الحكومية الكافية لتنفيذ الجنسية عن طريق التسجيل، قد ترك بعض المجموعات العديمة الجنسية المؤهلة، مثل بمبا، دون حل . بالنسبة للبعض، مثل موبوجي موسى، وهي امرأة من جماعة بمبا تبلغ من العمر 90 عاماً، كان ذلك يعني قرن من الاستبعاد تقريباً. وتقول: "إنني كبيرة السن بما يكفي لأن يكون لدي أحفاد لأحفادي، ولكنني لا أزال عديمة الجنسية".

ومع ذلك، تشير بعض البوادر إلى أن هذا الوضع قد يتغير. في ديسمبر 2016، اعترفت الحكومة الكينية بأفراد مجوعة ماكوندي العديمي الجنسية، وهي جماعة عرقية أخرى تعيش على الساحل الكيني، بأنهم مواطنين كينيين، فتخلت عن بعض متطلبات الإثبات وأصدرت بطاقات الهوية الوطنية وشهادات الميلاد المتأخرة لأفراد الجماعة المؤهلين لذلك. ومددت الحكومة أيضاً الموعد النهائي الذي يمكن خلاله للأشخاص عديمي الجنسية الموجودين في البلاد منذ الاستقلال وأحفادهم من التسجيل للحصول على الجنسية من أغسطس 2016 إلى أغسطس 2019، مما يدل على الوعي بالطابع المستمر للمشكلة والاستعداد لمعالجتها. ويقوم أعضاء جماعة بيمبا بحشد الدعم مع المنظمات غير الحكومية المحلية مثل مركز هاكي في مومباسا والمفوضية للدعوة إلى الاعتراف بهم كمواطنين كينيين.

عُمَر كومبو، 48 عاماً، وبعض أطفاله، مقاطعة كويل، كينيا.

جماعة الماكوندي في كينيا

أمينة قاسم, 51 عاماً,
مقاطعة كويل, كينيا

"شعرتُ وكأنني مُستعبدة. أشعرُ الآن وكأنني وُلِدتُ من جديد".

تقول أمينة قاسم, وهي امرأة مشرقة الوجه من مجتمع الماكوندي وتبلغ من العمر 51 عاماً: " شعرتُ وكأنني مُستعبدة. أشعرُ الآن وكأنني وُلِدتُ من جديد"، بينما تصِفُ ما تشعر به لاكتسابها الجنسية الكينية والوثائق ذات الصلة بعد أن عاشت كشخص عديم الجنسية لمدة خمسة عقود. وتظهر السعادة والثقة كذلك على وجوه 30 شخصاً آخر وفي أصواتهم من قبيلة ماكوندي والذين تحدثت معهم المفوضية في أوكوندا في مقاطعة كوالي الساحلية. جولييتا سيمنيا, البالغة من العمر 76 عاماً, وذات الخدين المزينتين بوشم تقليدي مميز لمجتمع الماكوندي, أمضت في إحدى المرات أياماً وهي مختبئةً في الغابة مع طفلها عندما كان يُلقى القبض على مجتمع الماكوندي لأنهم كانوا يفتقرون إلى بطاقة الهوية الوطنية. وتقول: "نحن سعداء جداً الآن. لسنا خائفين. يعترف بنا الآن زعماء القرى من القبائل الأُخرى, ويُرحبون بنا, وحتى يدعوننا إلى اجتماعاتهم!".

"من المهم بالنسبة لي أن أُصوِّت كمواطن كيني للمرة الأولى منذ 55 عاماً".

تعتبر الماكوندي في كينيا قبيلة عرقية يُقدَّر عدد أفرادها بحوالي 4,000 شخص والذين يعود أصلهم إلى شمال موزمبيق. وقد تفحصت المشاورات مع أعضاء جماعة ماكوندي الذين تم الاعتراف بهم كمواطنين في كينيا في أكتوبر 2016 بعد أن عاشوا في البلاد في حالة طويلة من انعدام الجنسية, فيما إذا شهدوا أي تغييرات إيجابية منذ الاعتراف بهم.
وتتألف الجماعة في الغالب من عمال جندهم البريطانيون خلال فترة الاستعمار للعمل في مزارع السيزال ومزارع السكر في مقاطعتي كواي وكيليفي في كينيا وفي تلال تايتا تافيتا. أفراد الماكوندي الآخرون في كينيا هم أحفاد المناضلين للحرية المنفيين واللاجئين من الحرب الأهلية في موزمبيق. وعلى الرغم من أن معظمهم يقيمون في كينيا منذ استقلالها في ديسمبر 1963, فلم يتم الاعتراف بهم كمواطنين أو لم يُدرجوا في أي من قواعد بيانات تسجيل السكان. وقد صنفهم تقرير التعداد الوطني لعام 2009 ببساطة على أنهم "آخرون".

تينا إيريك, وهي امرأة ذكية من جماعة الماكوندي تبلغ من العمر 22 عاماً, تروي ذكرى مؤلمة: "إحدى مدرساتي أوقفتني يوماً في المدرسة جانباً وأخبرت الطلاب بأنني كنت من الماكوندي, وقالت: "هؤلاء الذين يأكلون الثعابين". لقد تعرضت للسخرية بعد ذلك. حتى الذين ظننت أنهم أصدقائي لم يتقبلوني تماماً". فاليريان كورنريو, البالغ من العمر 59 عاماً, يتذكر أيام المضايقات المستمرة من طرف السلطات, ويقول: "خلال نظام موي, تعرضت للتهديد بالسلاح من الشرطة. اعتقلوني في أوكوندا وأجبروني على خلع حذائي, وقالوا لي: "أنت لست كينياً لتستحق ارتداء حذائين كينيين". توماس نغولي, رئيس مجتمع الماكوندي البالغ من العمر60 عاماً, يؤكد كيف أدت تلك المواقف التمييزية الموجودة حتى على أعلى مستويات الحكومة إلى الحط من شأن الجماعة واستبعادها, وحدَّت من النظر إليهم كبشر يستحقون الاحترام, ويروي: "في إحدى المرات, سُئل زعيم سياسي كيف ينظر إلى الماكوندي, وقد رد بلا خجل على الحشد بأنه يرانا أكلة لحوم البشر, أي أشخاص يأكلون أشخاصاً آخرين! بعد ذلك, أي أمل بقي لنا؟".

في الواقع, فقد مجتمع الماكوندي الأمل لفترة طويلة. وكفنانين موهوبين, كانت منحوتات أفراد الجماعة الأبنوسية الصعبة والمميزة تجذب السياح الأثرياء كهدايا تذكارية. ولكنْ حتى الأمس القريب, كان افتقارهم إلى الجنسية يعني أنهم كثيراً ما خُدعوا في كسب دخل عادل لعملهم. يقول توماس: "كنا أول نحاتين نبيع على الشاطئ, لكنهم كانوا يأتون ويعتقلوننا قائلين بأننا لا نحمل ترخيصاً للوصول إلى المنطقة, رغم أنه كان شاطئاً عاماً! ومع ذلك, كنا ندفع للوسطاء الذين يعطوننا التصاريح, ولكن بعد ذلك يهرعون ويخبرون

توماس نغولي, 60 عاماً, مقاطعة كوالي, كينيا.

الشرطة التي تأتي وتصادر أرباحنا القليلة". دفع جون هامسي البالغ من العمر 48 عاماً مبلغاً كبيراً مقابل تذكرة هوية مزورة للحصول على وظيفة في مخيم رحلات السفاري, ولكنه ظل مع ذلك يتقاضى أقل من نصف الراتب الشهري المحدد بـ18,000 شلن كيني (170 دولاراً أميركياً) لأنه كان من جماعة الماكوندي. عندما تم اكتشاف غشه, تم طرده على الفور: "شعرت برغبة في الانتحار, لأنني فقدت حتى القليل الذي كنت أكسبه".
بدون جنسية أو وثائق مثل بطاقة الهوية الوطنية أو شهادات الميلاد, كان أطفال مجتمع الماكوندي يُمنعون من التخرج من المدرسة أو الحصول على المنح الدراسية. تشرح لنا تينا إيريك كيف ترك والداها الحزينان عائلة كينية تتبنى شقيق تينا, وهو طالب لامع, كي يتمكن فقط من الذهاب إلى المدرسة الثانوية. تم استبعاد البالغين من شعب الماكوندي من الحصول على الخدمات المالية مثل القروض الصغيرة الممنوحة للمجموعات النسائية لتأسيس مشاريع تجارية مثل تربية النحل والخياطة أو محلات الشاي. تقول أمينة قاسم: "قبل أن أحصل على بطاقة الهوية الوطنية, كنت أعيش حياة موهنة للعزم. لم أتمكن من الانخراط في أي عملٍ ذي مغزى. لقد قمت بالتداول في أشياء صغيرةً, مثل الكعك السواحلي. لا تحتاج إلى تصريح لبيعها". وتوافقها الرأي صديقتها, خديجة لوكاس, البالغة من العمر 44 عاماً, قائلة: "لم أكن أملك رأس مال. لم أتمكن من الانضمام إلى المجموعات النسائية. مع بطاقة هوية, يمكنك اقتراض ما يصل إلى 100,000 شلن كيني (1000 دولار أميركي) لبدء عمل تجاري". وكانت كذلك القدرة على شراء العقارات أو الوصول إلى الخدمات الصحية أو وثائق السفر معدومة. وشعر الجميع بأنهم غير قادرين على شراء الأشياء البسيطة والضرورية كالهاتف المحمول.

وعلى الرغم من أن الحكومتين الموزمبيقية والكينية قد دعتا جماعة الماكوندي في كينيا في الماضي، في أوقات مختلفة، للتصويت في انتخابتهما العامة، إلاّ أن كليهما لم تمنحا أفراد الجماعة صفة مواطنين. ويُعد اكتساب جماعة الماكوندي للجنسية الكينية في أكتوبر 2016 نهايةً لنضالٍ طال أمده. ففي عام 2015، بعد أعوام من الضغط، نجحت جماعة الماكوندي في رفع عريضة إلى الرئيس أوهورو كينياتا لمراجعة قضيتها. استجابةً لذلك، دعا إلى تشكيل فرقة عمل مشتركة بين الإدارات للنظر في حالة انعدام الجنسية في البلاد. وفرقة العمل المتعددة الوكالات التي تضم مديرية الهجرة وتسجيل الأشخاص، ومكتب التسجيل الوطني، والمكتب الوطني الكيني للإحصاء، وأمانة شؤون اللاجئين، وخدمات السجل المدني والمخابرات الوطنية، بدأت بمساعدة من المفوضية في جمع البيانات والمعلومات عن حالة جماعة الماكوندي وغيرها من الجماعات العديمة الجنسية في كينيا مثل جماعة البمبا. وفي نوفمبر 2015، أكملت فرقة العمل تقريراً يتضمن توصيات لتسجيل المجموعات العديمة الجنسية في البلاد وتجنيسها.

بعد أن أحبطهم التأخر في تنفيذ التوصيات، شارك المئات من جماعة الماكوندي، صغاراً وكباراً، بدعم من جماعات المجتمع المدني المحلية مثل لجنة حقوق الإنسان الكينية، في أكتوبر 2016، في مسيرة أسطورية من كوالي إلى نيروبي

ماريا فاز، 55 عاماً، مقاطعة كويل، كينيا.

للطلب من الرئيس كينياتا شخصياً الاعتراف بهم كمواطنين كينيين. وفي 13 أكتوبر 2016، بعد أن تأثر بمحنة جماعة الماكوندي والجهود التي بذلتها، وعاقداً العزم على حل أوضاعها، اعتذر الرئيس كينياتا قائلاً: "لقد استغرق الأمر وقتاً طويلاً لمنحكم العدالة كمواطنين كينيين. اليوم هو اليوم الأخير الذي سيطلق عليكم اسم زوار". وأصدر توجيهاً لتنفيذ الأحكام الواردة في قانون الجنسية والهجرة في كينيا (2011) الذي يمنح الأشخاص عديمي الجنسية المقيمين في البلاد منذ استقلال كينيا في عام 1963 (وأحفادهم)، الحق في التسجيل كمواطنين كينيين. اعترف الرئيس أيضاً رسمياً بأن قبيلة ماكوندي هي القبيلة الثالثة والأربعين في كينيا، مما يعزز إدعاء الأجيال المقبلة من جماعة الماكوندي بأنهم مواطنون.

"اعترف الرئيس رسمياً بأن قبيلة ماكوندي هي القبيلة الثالثة والأربعين في كينيا".

بعد ما يقرب من ستة أشهر، تمَّ منح أكثر من 1,500 شخص من جماعة الماكوندي الجنسية الكينية. وأُصدرت بطاقة الهوية الوطنية لألف ومئتي فرد منهم ومُنح 2,000 آخرون شهادات الولادة. وتنازلت الحكومة في هذه العملية عن متطلبات مرهقة مثل إثبات العيش في كينيا منذ عام 1963، بالإضافة إلى رسم طلب قدره 2,000 شلن كيني (20 دولاراً أميركياً). وفي الوقت القصير منذ صدور توجيهات الرئيس، تشعر الجماعة بالتأثيرات الإيجابية للاعتراف بأفرادها كمواطنين. فقد جُنِّد شباب من الجماعة ضباط شرطة وعسكريين وتم حجز 200 مكان لهم في دائرة الشباب الوطنية للقيام بمشاريع كبيرة في إطار خطة التنمية الوطنية للبلد. معنويات جون هاميسي مرتفعة، وهو سعيد الآن لأنه، كما يقول: "لدينا أفراد من شعبنا يشاركون في الخدمات الحكومية. انضم بعضنا إلى خدمة الشرطة. بعضنا يعمل حتى في الأمن مع وحدة الخدمات العامة. من الجيد أن أقف وأتحدث بلغتي الأم مثل أي كيني آخر دون أن يتم تهميشي".

وهنالك آخرون مسجلون في برنامج "إنوا جامي" أو "النهوض بالمجتمع" الذي يحول المدفوعات النقدية الشهرية عن طريق الهاتف المحمول، وقد أصبح من السهل شراؤه الآن، لدعم سبل عيش الفقراء وكبار السن والمعوقين. وقد تم إشراك كبار السن من جماعة الماكوندي في مومباسا في صندوق التأمين الوطني للاستشفاء، لمساعدة الذين يعانون من مرض السكري وارتفاع ضغط الدم.

لقد بلغ إيريك، شقيق تينا، الثامنة عشرة من العمر الآن ويحمل بطاقة هوية كينية، مما سمح له بالحصول على منحة للدراسة في إحدى كليات التدريب الطبي. وتبحث تينا كذلك عن وظيفة جيدة ستساعد على "بناء الأمة". تتطلع أمينة قاسم للحصول على جواز سفر لتحقيق حلم روادها مدى الحياة بالسفر إلى الهند. اشترى توماس نغولي قطعة أرض ويقوم بمعالجة صك ملكيتها. تتطلع ماريا فاز إلى الانتخابات العامة، وتقول: "يعني لي الكثير أن أقترع كجنسية كينية للمرة الأولى منذ 55 عاماً". بالنسبة إلى 22 عضواً في فرقة "راقصي ماكوندي"، فإنها فرصة لتسجيل جماعتهم كمشروع تجاري، لتبادل ثقافتهم من خلال أدائهم وكسب العيش الكريم. يقول توي هامسي البالغ من العمر 33 عاماً، وهو أحد الراقصين: "نحن نشعر بالرضا الآن، نحن أحرار".

هاتيبو باكاري، 41 عاماً، جماعة بمبا، مقاطعة كوالي، كينيا.

"بلدنا عزيز علينا. نحن بحاجة إلي ظروف ملائمة حتى نتمكن من العيش هنا".

"لماذا نُعامَل كأجانب ويُطلب منا الحصول على تأشيرات للبقاء في ديارنا؟".

"في كل مكان آخر نحن أجانب. نحن هنا في ديارنا".

كانت تلك المشاعر الأكثر تكراراً التي برزت من مشاورات المفوضية مع الأقليات عديمة الجنسية في عام 2017. أقوى رسالة يمكن استخلاصها من المناقشات هي أن أفراد الأقليات عديمة الجنسية يشعرون بأنهم ينتمون إلى البلدان التي عاشوا فيها لأجيال مثلهم مثل مواطنو تلك البلدان، ويسعون إلى الاعتراف الكامل بهم ومشاركتهم في المجتمع اللذين يترافقان مع الجنسية.

لم تختر أي من الأقليات التي تم التشاور معها أن تكون بلا جنسية. شعر الكثيرون بالإحباط من الإهانات التي عاشوها في محاولة حصولهم على وثائق الهوية والجنسية لهم ولأطفالهم، وما زال عدد منهم عالق في المهام التي تستنفدهم مالياً ونفسياً لطلب الحصول على جنسية. وكما قال إسماعيل رمجاني من جماعة كارانا: "لا تشعر إلا بالسلام إذا كان لديك جنسية. بدون الجنسية، فإن انعدام الأمن يستهلك الكثير من الطاقة".

"هذا هو وطننا".

إن الاستبعاد الذي تتعرض له مجموعات الأقليات العديمة الجنسية يتسبب في خسائر فادحة لها، ولكنه أيضاً يسبب خسارة محتملة للمجتمعات التي تعيش فيها. وكان ذلك هو الرأي الذي اتخذته، على سبيل المثال، المحكمة العليا البنغلاديشية في عام 2008 عندما أصدرت قراراً حاسماً للاعتراف بأصوات الأقلية عديمة الجنسية الناطقة باللغة الأُردية كمواطنين في بنغلاديش.

ولاحظت المحكمة أنَّه: "من خلال إبقاء مسألة الجنسية بدون حل على افتراضات خاطئة على مدى عقود، لم تحصل هذه الدولة على أي شيء، بل حُرمت من المساهمة التي كان يمكن أن يُقدمها هؤلاء في بناء الأمة".

يعتبر **مبدأ عدم التمييز** جزءاً من القانون الدولي، وتتضمن العديد من صكوك حقوق الإنسان أحكاماً تكفل الحق في الجنسية والحق في المساواة. وبحسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 15 فإن "لكل شخص الحق في الجنسية" و"لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو حقه في تغيير جنسيته".
ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة 24 على أنَّ "لكل طفل الحق في اكتساب جنسية", وفي المادة 26 "أنَّ جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ويحق لهم دون تمييز الحماية المتساوية أمام القانون. في هذا الصدد, يحظر القانون أي تمييز ويضمن لجميع الأشخاص حماية متساوية وفعالة من التمييز على أي أساس مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر, أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو الولادة أو أي وضع غير ذلك".

"لن تشعر بالسلام إلا إذا كان لديك جنسية".

وهنالك أيضاً أحكام بشأن الحق في الجنسية وعدم التمييز في اتفاقية حقوق الطفل, واتفاقية القضاء على التمييز العنصري, واتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة, من جملة اتفاقيات أُخرى. تنص المادة 9 من اتفاقية 1961 الخاصة بخفض حالات انعدام الجنسية على أنه "لا يجوز لدولة متعاقدة تجريد أي شخص أو مجموعة من الأشخاص من جنسيتهم لأسباب عنصرية أو عرقية أو دينية أو سياسية".

أمَّا الإعلان الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الوطنية والعرقية والدينية واللغوية الذي اعتُمد قبل 25 عاماً, فقد ألزم الدول باتخاذ تدابير لضمان تمكن الأشخاص المنتمين إلى الأقليات من ممارسة جميع حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية دون أي تمييز وبالمساواة التامة أمام القانون. في الآونة الأخيرة, يعكس جدول أعمال التنمية المستدامة الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015 تصميم المجتمع الدولي على "عدم التخلي عن أحد", ويلزم الدول بضمان "الهوية القانونية للجميع, بما في ذلك تسجيل المواليد بحلول عام 2030" (الهدف 16.9).

في كل حالات انعدام الجنسية تقريباً, يكون الحل الأفضل هو منح الأشخاص جنسية الدولة التي يكون لديهم فيها أقوى العلاقات والروابط. ومن الضروري أن يتحقق ذلك في وقت مبكر من حياة الأفراد حتى يتمكنوا من الاستفادة من التعليم والفرص الأخرى التي يمكن أن تفوتهم إذا كانوا يفتقرون إلى الجنسية.

إن ضمان المساواة في حصول مجموعات الأقليات على حقوق الجنسية هو أحد الأهداف الرئيسة لحملة المفوضية #أنا_أنتمي لإنهاء حالة انعدام الجنسية بحلول عام 2024. ولتحقيق ذلك, تحث

المفوضية جميع الدول على اتخاذ الخطوات التالية بما يتماشى مع الإجراءات 1 و 2 و 4 و 7 و8 من خطة العمل العالمية للمفوضية لوضع حد لانعدام الجنسية:

- تسهيل تجنيس مجموعات الأقليات العديمة الجنسية المقيمة في الإقليم أو تأكيد جنسيتها, بشرط أن يكون أفرادها قد ولدوا أو أقاموا هناك قبل تاريخ معين, أو أن يكون لديهم آباء أو أجداد يستوفون هذه المعايير.
- السماح للأطفال بالحصول على جنسية البلد الذي ولدوا فيه إذا كانوا سيصبحون عديمي الجنسية.
- القضاء على القوانين والممارسات التي تُنكر على الأشخاص الحق في الجنسية أو تحرمهم منها على أساس من الأسباب التمييزية مثل العرق أو الإثنية أو الدين أو وضع الأقلية اللغوي.
- ضمان تسجيل المواليد عالمياً لمنع حالات انعدام الجنسية.
- القضاء على العقبات الإجرائية والعملية لإصدار وثائق الجنسية للأشخاص الذين يحق لهم بها بموجب القانون.

ومنذ أن أطلقت المفوضية حملتها #أنا_أنتمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية في عام 2014, قام عدد من الدول بخطوات مهمة تتماشى مع التوصيات الواردة أعلاه. فقد أعلنت حكومة تايلند سياسة وطنية للقضاء على انعدام الجنسية بحلول عام 2024 وأكدت جنسية عشرات الآلاف من الأشخاص الذين ينتمون إلى "قبائل التل" الأقلية. وحلَّت حكومة كينيا مشكلة انعدام الجنسية التي طال أمدها لشعب ماكوندي, وأدرجت الجماعة باعتبارها قبيلة كينيا الثالثة والأربعين. اعتمدت حكومة ماليزيا "خطة ماليزية هندية" مع حلول الجنسية لسكانها من أصل هندي, وقد تم تأكيد الجنسية الماليزية للآلاف منهم في الأعوام القليلة الماضية. وقد عززت بعض الحكومات الضمانات ضد انعدام الجنسية في الطفولة, بما في ذلك أرمينيا وإستونيا وطاجيكستان. وقد أعرب المجتمع الدولي عن تصميمه على تحقيق تسجيل المواليد العالمي , وبالتالي المساعدة على منع حالات انعدام الجنسية من خلال اعتماد جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030.

ويلزم بذل المزيد من الجهود لوضع حد للتمييز وضمان تمتع جميع الأقليات بالحق في الجنسية وكل ما ينتج عنها. تسعى الأقليات عديمة الجنسية فقط للحصول على نفس الفرص التي يتمتع بها جميع المواطنين. عندما يُستبعدون, ليسوا هم الذين يعانون فحسب, بل للاستبعاد والتهميش كذلك عواقب إنمائية سلبية على المجتمع ككل. عندما يتم الاعتراف بالأقليات عديمة الجنسية كمواطنين, فإن الفوائد واضحة.

على حد تعبير جولييتا سيمينيا, إحدى كبار السن من جماعة الماكوندي التي كانت تعاني من انعدام الجنسية سابقاً, وأصبح يُعترف بها الآن كجنسية في كينيا: "نحن الآن سعداء. لسنا خائفين. مع الجنسية الآن, ستكون الأجيال المقبلة على ما يرام".

"مع الجنسية الآن, ستكون الأجيال المقبلة على ما يرام".

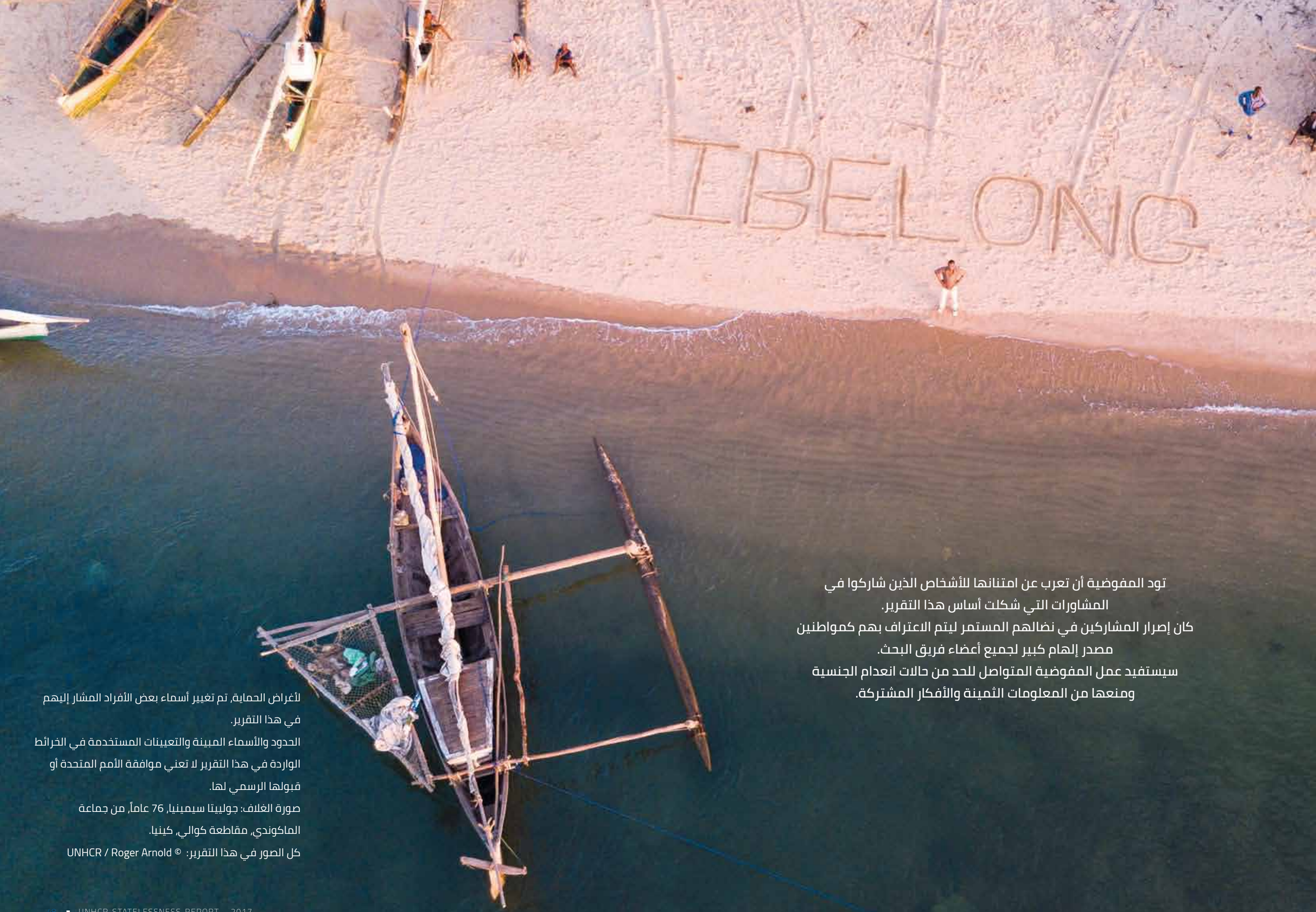

تود المفوضية أن تعرب عن امتنانها للأشخاص الذين شاركوا في
المشاورات التي شكلت أساس هذا التقرير.
كان إصرار المشاركين في نضالهم المستمر ليتم الاعتراف بهم كمواطنين
مصدر إلهام كبير لجميع أعضاء فريق البحث.
سيستفيد عمل المفوضية المتواصل للحد من حالات انعدام الجنسية
ومنعها من المعلومات الثمينة والأفكار المشتركة.

لأغراض الحماية، تم تغيير أسماء بعض الأفراد المشار إليهم
في هذا التقرير.
الحدود والأسماء المبينة والتعيينات المستخدمة في الخرائط
الواردة في هذا التقرير لا تعني موافقة الأمم المتحدة أو
قبولها الرسمي لها.
صورة الغلاف: جولييتا سيمينيا، 76 عاماً، من جماعة
الماكوندي، مقاطعة كوالي، كينيا.
كل الصور في هذا التقرير: © UNHCR / Roger Arnold

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

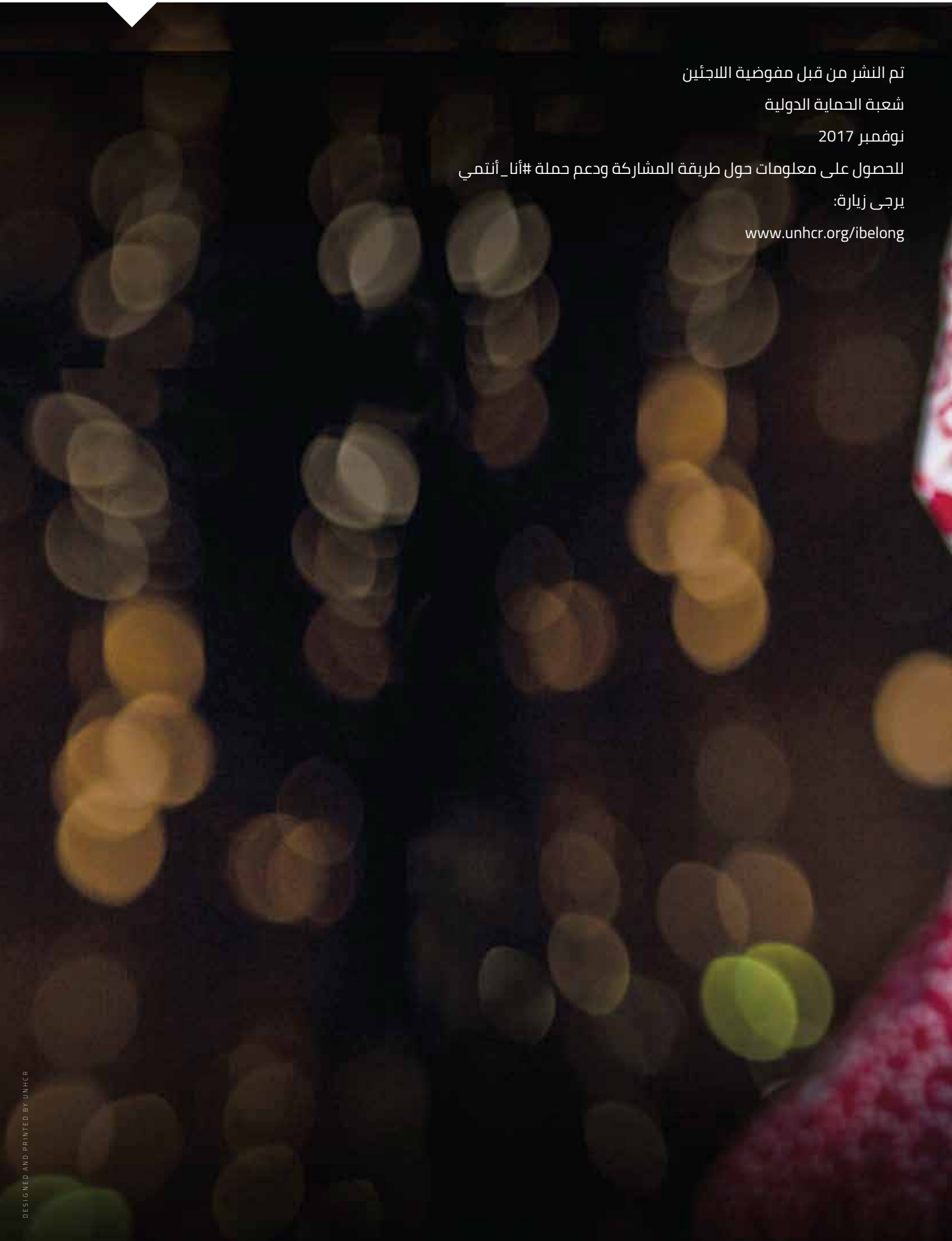

تم النشر من قبل مفوضية اللاجئين
شعبة الحماية الدولية
نوفمبر 2017

للحصول على معلومات حول طريقة المشاركة ودعم حملة #أنا_أنتمي
يرجى زيارة:
www.unhcr.org/ibelong

DESIGNED AND PRINTED BY UNHCR